

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com

@Thaar299

ذعار الرشدي



بلد..

تكذب حكوماته

شيء جيد بل وضروري أن يعمل أي بلد لتوطين أبنائه في جميع قطاعات الدولة، وفي الكويت هذا الأمر بدأ منذ أن سمعنا بسياسة «التكويين» أو التي عرفت باسم «الإحلال» في وقت من الأوقات، وعامة من خلال الاستعراض الزمني لسياسة التكويين نجد أنها وبفضل أسلوب التعيينات ومخرجات التعليم أصبحت سياسة أقرب إلى «التكديس» حيث أصيبت كل وزارة من وزارات الدولة بترهل تمثل في ازدياد أعداد الموظفين بما لا يتناسب مع حاجيات العمل في تلك الوزارات، بل إن تلك الوزارات ورغم التكديس الهائل في عدد الموظفين غير قادرة على تنفيذ معاملة واحدة لمواطن دون أن تأخذ دورة مستندية تستغرق بين أسبوع وشهرين، إذن سياسة التكويين فاشلة وسياسة التكديس فاشلة من الجهتين، وفكرة أو نظرية التكويين رابعة بل ومطلوبة في أي بلد ولكن تطبيقها كان مجرد شعارات جوفاء لا أكثر، وكانت نظرية وضعت فقط كي لا تطبق.

وبدأ من سياسة التكويين وانطلاقها قبل 25 عاما عندما سمعنا بها أول مرة مروراً بما عرف بـ «فريق الإحلال» الذي لا يعرف حتى اليوم ما هي ميكليته والذي عمل آخر مرة له في 2001 ثم توقف وانتهت بسياسة الإحلال التي يدفع بها بعض أعضاء مجلس الأمة بين الحين والآخر كنوع من التكسب السياسي الرخيص، فلم يتم النواب «يطنطنون» عن الأرقام المخيئة للبطالة بين المواطنين، خاصة مع وجود ما يقرب من 15 ألف مواطن عاطل يضاف لهم المسرحين من القطاع الخاص الذين يتزايدون باستمرار في ظل عدم تطبيق فعلي لقانون إعادة الهيكلة وهذا أمر آخر بحاجة إلى بحث منفصل. الأمر المستغرب هنا هو كيف نكون بلداً مستورداً للعمالة من جميع التخصصات والشهادات والمهن؟ وفي الوقت ذاته نكون بلداً يعاني أبنائه بالآلاف من البطالة؟ وهو ما أشارت إليه الأنباء بافتتاحيتها في 1996/5/6. نعم، كيف تكون لدينا عمالة بمئات الآلاف من كل التخصصات والمهن والجنسيات وتوجد لدينا بطالة في البلد، هناك خطأ وخطأ كبير بل ومتعمد من قبل جميع الحكومات التي تعاقبت منذ بدء العمل بسياسة الإحلال، وهو ما يعني أن حكوماتنا إما كانت تكذب.. أو أنها كانت تكذب.

توضيح الواضح: لا يوجد شخص يمكن أن يقتنع بأن بلداً يستقبل سنويا عشرات الآلاف من العمالة من مختلف التخصصات، أبنائه يعانون من البطالة، لا يوجد شخص يمكن أن يقتنع بأن بلداً فائض ميزانيته بالمليارات وغير قادر على توظيف «جم ألف» مواطن ومواطنة.

رؤى كويتية



baselaljaser@yahoo.com

@baselaljaser

باسل الجاسر

شكر ألد القانونيين

اعتادت كتلة الأغلبية الحديث عن الإنجازات ولو كانت إخفاقات في الواقع بل ولديهم القدرة على جعل أخطائهم الجسيمة وتحويلها لإنجازات عظيمة.. وخير مثال على هذا هما قانون جامعة جابر وقانون تغليب العقوبة على المسيء للذات الإلهية ومقام الرسول الأكرم عليه أطيب الصلاة وأزكى التسليم.. وهما القانونيان اللذان أثبت عوارهما من قبل بل وحجم الكذب والتضليل الذي انطوي عليهما.. فالأول يتحدث عن إنشاء جامعة والواقع هو الاستيلاء على كليات موجودة وتخرج الطلبة منذ سنين وكل ما هناك هو فصلها عن هيئة التعليم التطبيقي واعطاؤها اسم جامعة جديدة.. جامعة جديدة ميمان مستهلكة وقديمة! وكذلك هو الحال بالنسبة لقانون أسموه تغليب العقوبة الذي هو في الواقع ألغاهما تماما وجعل مقام النبوة والذات الإلهية بلا عقوبة نهائيا وهذا عندما غلظ العقوبة ووصل بها للإعدام ولكن في حال توبة المسيء فإنه يخرج من الدعوى بردا وسلاما، بل إن هذا القانون لو دخل حيز التنفيذ فإنه سيكون طوق نجاة لمن أساء مؤخرا لمقام النبوة وحكم عليه بعقوبة السجن لعشر سنوات ولديه الاستئناف، الآن أقول لو دخل قانونهم حيز التنفيذ فإنه سيخرج براءة عندما يقول

أمام القاضي انني أتوب فقط.. بل إن القانون فرض على القاضي قبل أن يقضي بالحكم أن يستتبع المسيء فإن تاب فلا عقوبة.. ليكون هذا القانون بالفعل قانون الفتنة وتحريض الناس على الفزعة للثأر بأيديهم عند الإساءة للذات الإلهية ول مقام الرسول ﷺ.. ويبدو أن هناك من الأغلبية من يسعى لذلك لاضعاف الحكم واتهامه بعدم الغيرة للذات الإلهية ومقام النبوة وأنه هو من يرفض انشاء جامعة جديدة ويقف حجر عثرة في طريق التنمية! وواقع الأمر فإن من أراد التنمية يوافق على قانونها لسنة 2012 / 2013 ولا يعطلها ويوقفها دون الإتيان بديل كان يبتركن لنا خطة أفضل وأنفع وأجدي مما قدمت الحكومة من خطة ورؤية.. كما أن من أراد حفظ الذات الإلهية ومقام النبوة من التعدي لا يلغي العقوبة بحجة الاستتابة.. ولكن هذا التجرؤ وهذا الاستخفاف بعقول الناس بسبب فرضيتهم التي يستندون دائما إليها بأنه ليس هناك رأي عام مستتير يحاسب ويعاقب.. فلو وجد رأي عام مستتير فإننا لن نجد مثل هذا الكذب والتدليس.. ولا حول ولا قوة إلا بالله...

من جانب آخر، فإنني استغرب ردة فعلهم المنفعلة والتي رأينا فيها الصراخ وقرع طبول الويل والتبور والتهديد

بعظائم الأمور بحق الحكومة حتى انني قرأت تغريدة لأحد خبولهم في تويتر يقول «ان رد القانونين هو إقصاء للمجلس وسيكون الرد عليه بالحكومة الشعبية» فكان ردي عليه وما العيب أو الضير في أن تستخدم الحكومة الأدوات التي أتاحتها الدستور كما يفعل النواب باستخدام أداة الاستجواب؟ والسؤال وما شأبهه وهل ستكون حكومتكم الشعبية - لا قدر الله - بدون دستور أو قانون؟ والكلم فيها سيفعل ما يريد بكيفية ومزاجه دون أي قيود؟! فغضب وعمل بلوك لأنني أعتقد أن عقولهم الصغيرة التي لا تتحمل إلا رأيا واحدا وتنزعج من الحقيقة والله المستعان.. والحقيقة أن الغضب من استخدام الحكومة لما أتاحتها لها الدستور لا مبرر له سوى أن الأغلبية تريد اختلاق قضية لتتفخ فيها من أجل التغلطة على فضيحة الداو وفضيحة التحويلات.. فهل ستمر هذه الخزعبلات على الشارع الكويتي وخصوصا ممن ساروا خلفهم في ساحة الإراة وانتخبوهم؟ وأقول للحكومة شكرا كبيرة على رد القانونين المعيبين والمسئين للوطن وأهله ودينهم.. وهذه الوقائع بما تحمل من حقائق أعرضها لأهلي وإخواني أهل الكويت فهل من مدرك؟



إطلاة

Khaled_lnews@hotmail.com

خالد العرافة



شدوا حيلكم يا تجارة..

رمضان على الأبواب

ظاهرة ارتفاع الأسعار التي تشهدها أسواقنا المركزية وخاصة الجمعيات التعاونية هل هي مصطنعة أم حقيقية؟ هذا السؤال نضعه بين يدي وزير التجارة والصناعة دانس الصالح ونحن على أبواب شهر رمضان المبارك، حيث يشهد هذا الشهر ارتفاعا ملحوظا للأسعار كل عام بمختلف الأصناف الغذائية، إضافة إلى الخضراوات التي ترتفع دائما أسعارها إلى أكثر من 3 أضعاف دون أي حلول تذكر ويكون دائما المستهلك هو الضحية، لذلك يجب أن تكثف وزارة التجارة نشاطها وتفرض دورها الرقابي على بعض التجار الذين يجدون في شهر رمضان فرصة لرفع الأسعار التي يقابلها تقاعس في تطبيق القانون.. كذلك المفروض على الجهات الرقابية أن تعمل مقارنة بين الأسعار الحالية والأسعار الخيالية في شهر رمضان ومن خلال هذا التقويم تتم محاسبة التاجر الذي يتلاعب بالأسعار دون أن يضع باعتباره أي عقوبة تفرض عليه مع الإسراع في تزويد السوق بجميع المنتجات قبل بداية الشهر الفضيل، حيث دائما العذر لدى التجار يكون بأن الارتفاع يكون من الدولة المورد، متناسين أن هناك مخازن تكديس بها تلك المواد وتقتن خلال رمضان بحجة ندرتها ومن ثم رفع سعرها إضافة إلى أن هناك أسعار أخرى يجب على «التجارة» أن تضعه نصب عينها وهو قضية ارتفاع أسعار اللحوم ولا بد أن تكون هناك آلية واضحة بالتنسيق مع شركة المواشي لتوفير اللحوم في جميع الأسواق بأسعار مناسبة، حيث أنه خلال رمضان الماضي أصبحت بعض محلات الجزارة تتلاعب بالأسعار و«التجارة» «عمك أصمخ» لم تحرك ساكنا، لذلك المطلوب من وزيرنا النشط أن ينتبه إلى غلاء الأسعار ويلزم محلات بيع اللحوم بأسعار معيئة للكيلو بدلا من حالة التذبذب التي تشهدها مراكز بيع اللحوم خاصة أن اللحوم يزداد الطلب عليها في هذا الشهر، حيث إن العام الماضي رفضت جميع المحلات البيع بنظام الكيلو واكتفت فقط ببيع الخروف كاملا بسعر يتعدى 40 دينارا للاستراي 90 وللمهجن ومنا إلى وزارة التجارة.. شدوا حيلكم. أخيرا.. نعى إلى علمنا أن وزارة التجارة ممثلة في الهيئة العامة للصناعة خصصت ميزانية كبيرة لدعم المنتج الوطني ولا نعلم ما هي الفائدة التي تعود على المستهلك من هذا الدعم، علما أن منتجنا الوطني أغلى من المستورد؛ لذلك نطلب من وزيرنا التحقق من مبلغ الميزانية الخيالي المخصص لهذه الحملة في أي شيء تم صرفه.

البعء الثالث



Qlm97@hotmail.com

@humod2020

حمود ناصر العتيبي

انتخبوا شفيق!

في برنامج الاتجاه المعاكس ظهر مقدمه فيصل القاسم منتهكما على أحد مناصري شفيق قائلا: «شفيق ياراجل!» ليرد عليه بكل بديهية: «مرسي الزناتي اتهمز يارجاله» فنذكرت المثل القائل: شر البلية ما يضحك. وهذا يدل على ثقة ينطلق منها هذا وإن كانت مزيفة، لكن لها حيزا قد ظهر بعد نتائج الجولة الأولى والتي صدمت الجميع! وفي مقالة كتبت في موقع يشرف عليه د.راغب السرجاني جاءت بعض التحليلات عن سبب وصول الفريق أحمد شفيق منها قوله:

«أرجم أن السبب الرئيسي وراء لجوء الفريق أحمد شفيق لقيادات الحزب الوطني المنحل لمساندته ودعمه في الانتخابات الرئاسية، باعتباره الحزب الوطني كان يعمل بهيكل تنظيمي جديد، لأن الانتخابات لا يمكن تزويرها مرة أخرى، فبدأ نوع من التنظيم من خلال التعيين في كل قرية ومركز أمين وحزبية في كل أنحاء الجمهورية والتي وصلت عددها إلى 7500 وحدة حزبية ولها هيكل تنظيمي معروف تتكون من 7 أعضاء والتي تتمثل وظيفتهم في حشد الجماهير في الانتخابات للتصويت لمرشح بعينه وحشدهم عن طريق مؤتمرات جماهيرية وكل شخص مطالب بأن يأتي معه بـ 10 أفراد ويأتي مصطحبا معه كل أفراد أسرته، وبالتالي وبما أن القرى والنجوع عبارة عن قبائل والتحكم في صوت انتخابي واحد لتأييد شفيق فإن ذلك سيكون عاملا مؤثرا في القدرة والتحكم على الأقل في 120 ألف صوت، مشددا على أن هذا الأسلوب الذي اتبعه الحزب المنحل وقياداته يضمن بالفعل وصول شفيق لكرسي السلطة وهو ما يعمل على إعادة إنتاج نظام مبارك وحزبه المنحل من جديد».

ومن جهته يقول د.عبدالله الأشعل مساعد وزير الخارجية السابق ومرشح رئاسة الجمهورية الذي تنازل للمرشح الإخواني محمد مرسي «إن صعود الفريق أحمد شفيق

واقترابه من خوض جولة إعادة شيء لافت للنظر، ولكن للأسف الشديد هذا هو رأي الصناديق الانتخابية ونحن نحتكم دائما للديموقراطية». وعلق الأشعل على أسباب صعود شفيق، قائلا: «هناك أجهزة معينة في مصر ساعدت على ارتفاع نسب التصويت لصالح شفيق ويأتي على رأسها فئة رجال الأعمال وقلوب الوطني المنحل إلى جانب أجهزة أخرى يعلمها الجميع والتي حشدت أصواتا كثيرة لدعم شفيق في الانتخابات».

واليوم نجد من تأثر بالآلة الإعلامية والتي تزيف الحقائق والتي بدأت بتلميع الفريق أحمد شفيق وضرب دمحم مرسي، وخلق نقاط ضعف والنفخ فيها، وتحطيم الإجماع وزعزعة البديهيات والضغط على القناعات بصور شتى، حتى ساقوا القضية المقاطعة بهدف حجب الأصوات عن مرسي!

مع أن من البديهيات إن سلمنا جدلا أن مرسي سيئ! لكنه أخف الضررين، وأن المقاطعة لن تمنع وصول رئيس فهو خيار ساذج للأسف.

أقول لكل المصريين: انتخبوا شفيق بصوت أو بالمقاطعة! لكن دعني أسرد لك بعض التصريحات لتقرر بعدها.

في مقابلة تلفزيونية أذيعت مطلع أبريل أي قبل أقل من شهرين من الانتخابات، قال شفيق إنه يزال يعتبر مبارك مثله الأعلى «لأنه جمع بين الحسم والرفق».

كما نشرت صحيفة «نيويورك تايمز الأميركية» تعهدات الفريق أحمد شفيق باستعادة نظام حسني مبارك في غضون أشهر، متوعدا باستخدام القوة الوحشية والإعدامات لاستعادة الأمن من أجل تحقيق هذا الهدف.

وقد تكلم على من نزل الميدان بأنهم خرجوا «لبشوا هوا وياكلوا قول سوداني» غير طامة المناهج التي أراد بها مغالبة الأقباط على حساب المسلمين! وحتى هذه اللحظة هناك من يقول «اسلوبهم مش عاجبني»

يا سيدي: جواد الحرية لا يمتطيه إلا فارس فكأن فارسا وأصنع الفرق ودع حساباتك البسيطة، فوالله لو عرض الأمر على مجنون وطرحت أمامه معاناة مصر خلال ما يزيد على ثلاثة عقود لذلك على الصواب.

أكد اللواء عبد اللطيف البديني - مساعد وزير الداخلية الحالي والخبير الأمني- الذي فصله حبيب العادلي لرفضه تعذيب الناس والذي عاد بعد الثورة: «إن أسلوب أحمد شفيق وتصريحاته تؤدي لانهايار مصر وكارثة محتمة فتهدده باستخدام الجيش لمواجهة المعارضين وكأنه أصبح رئيسا، وتعهد بإعادة الأمن في 24 ساعة غير واقعي ويثير تساؤلات حول الفوضى الأمنية الحالية ومن وراءها وهل هي مخططة لتركيبة الشعب؟».

وأضاف البديني أن استمرار هذه التصريحات فيها عجرة سياسية تجعل الجميع يشك في الانتخابات القادمة وهل هناك مؤسسات تقف وراءه لكي يتكلم بهذه الجراءة والثقة في الفوز، ولو فاز فسيتفجر الوضع لأن تصريحاته تضعنا في جو من عدم الارتياح، فبداية الانفلات الأمني وانفجار الوضع وظهور القناعات وعمليات البلطجة والسلب والنهب عندما توارت أخبار تعيين شفيق رئيس وزراء يوم 29 يناير صباحا».

تعهدت وضع التصريحات كما جاءت بلا تصرف ليعي البعض أن الثورة المصرية تنتظر منك الكثير، فتوكلوا على الله، وشاهدوا جل العلماء من جميع التيارات قد اصطفوا اصطفاة رجل واحد أمامكم وبينوا لكم الطريق فلا تتفاسسوا ولا ترددوا.

والله من وراء القصد وحفظ الله مصر الريادة وقلب الأمة الثناوي وردها ردا جميلا، وما أجمل ما قاله الشاعر تميم البرغوثي بأن حفلا سيقام بعد نتائج الرئاسة المصرية إما في القدس أو تل أبيب فاختراروا حفلكم.

والسلام نعم الختام.

المصريون على حكم مبارك 30 سنة وكأنني أرى أنهم لن يصبروا على أي خطأ وبعد 3 أشهر من الرئاسة ستظهر لنا النتائج المبدئية على تقبل المصريين للرئيس الجدي بناء على فاعليته وكفاءته للرئاسة.

أعلم أن أهل مكة أعلم بشعابها وأهل مصر أعلم بمصر.. ولكن حبي وخوفي على مستقبل الدولة العربية الرائدة وحرصني على مصصلة الثورة أقول: لتعلمي يا مصر أنك الأخت الكبرى التي تهوى اخواتها التشبه بها والافتداء بها..

فواصلتي الطريق الصحيح وارتقبي اخواتك. دامت مصر والأمة العربية والإسلامية بخير وسلام. (اللهم احم بلاد المسلمين من كل الفتن ما ظهر منها وما بطن) دتم بخير.

تتفق معه.

ندائي لاخواني المصريين بالتروي وتحكيم المنطق والعقل لأن البلد يحتاج إلى مرحلة انتقالية وتثبيت الاجراء العامة للسياسة والسباحة والعلم والاقتصاد.. مصر عانت عاما كاملا وكان مخرجات الثورة المباركة بأرواح الشهداء عسيرا... الأهم أن المصريين هم من قادوا هذه الثورة وارسوا ركائزها بنضالهم الشريف وبدماهم الطاهرة وتكاتفهم.

ولابد من الانتعاف حول الرئيس الجديد ودعمه ليصل إلى ما يصوب إليه المواطن المصري وهذا يعني ان الرئاسة لن تكون صعبة، كما هي الحال الآن لأن الشعب واع (صاحي)، وينتظر الهوة ليتدخل ويطلب بالإصلاح.. صمت

رأي

هنولج البلد!

«هنولج البلد» كلمة سمعتها مؤخرا أكثر من مرة على لسان اخواننا المصريين تهديدا لأم الدنيا وأرض الكنانة ولا زنايد على حب الشعب المصري وشغفه لوطنه ولكن السؤال الذي يتبادر لأذهاننا: هل الاختلاف بنتيجة الانتخابات الرئاسية والصمدية بما حصل فيها ومن وصل لإعادة يكون بالانتقام من الوطن والتهديد بتفجير الصراعات والانفلات الأمني؟ مصر الرائدة بين الدول العربية في الديموقراطية منذ عقود... مصر الفكر والأدب.. مصر الرجال الخالدين.. والثوار المناضلين هل سينفضلها أبناء شعبها لعدم الرضا عما وصلت له هذه النتيجة، فهذه هي الانتخابات وعلى الجميع تقبل النتيجة النهائية، ومن المؤكد هناك فئات لم تصوت للرئيس لكن وصوله يعني شرعيته حتى إذا لم

رئاسة المشاري - كاتبة سعودية